بسم الله الرحمن الرحيم وبه اوثق كل الامور

اما بعد التحميد والتصلية والتسليم فهذه كلمات سمح بها جواد النظر والتامل و
اعانة التصفح والتتبع متعلقة بتحقيق كيفية تقدم الفاعل الموجد على ما يستفيد من
الوجود وما ينفع عن ذلك من المسائل الدقيقة والاحكام الانيقة اللائقة بادنى
الفكر ولنعم فيها فانيض المفيض مستمدا من الفياض المعبود اعلم ان لنا مقدمة
ضرورية يحكم بسقمها وصحتها العقل الفرد بمجرد ادراك طرفيها هي قولنا كل معلولة فاعلية
توجد شيئا في الخارج هي متقدمة عليه بالوجود الخارجي وهي المعبر عنها بقولهم الشيء
ما لم يجب لم يوجد وان الايجاد فرع الوجود وان تقدم الشيء الذي منه الوجود على الشيء
الذي حاله الوجود في الوجود معلوم ببديهة العقل ونحو ذلك فنقول معنى العلة الموقوف
عليه وهو المحتاج اليه ومعنى الفاعل الموجد فالعلة الفاعلية الموقوف عليه الموجد
الذي منه الوجود اي المحتاج اليه المفيد للوجود ومرجع التقدم على امر الاتصاف
به للاول واللا اتصاف به للثاني فاذا كان ب معلولا عاجزا في الوجود الخارجي كان
معناه اتصاف ب بالوجود الخارجي من حيث انه متقدم واللا اتصاف ح من حيث انه
متاخر ثم ان اللا اتصاف بالوجود ان اعتبر بالقياس الى الخارج فهو الاتصاف
بنقيض الوجود اذ لا واسطة في الخارج بين الاتصاف بالوجود واللا اتصاف بنقيضه
ومؤداه الى سلب الاتصاف بالوجود وان اعتبر بالقياس الى الذهن كان اعم من
الاتصاف بنقيضه كما اذا لم يلتفت العقل الى الاتصاف بالوجود ولا بنقيضه فيتحقق

فيه حالة تشبه حال الماهية لا بشرط شيء وهذا معنى جواز ارتفاع النقيضين
فان المرتبة ليس طرفا ثالثا حقيقيا للوجود والعدم فرضية انحصار في الذهن و
الخارج بلا هو من الاعتبارات الذهنية ومن انحاء الوجود الظلي الذهني وهذا
المعنى متحقق في كل ما يوصف بالتقدم على آخر في امر ووصف كالتقدم في المكان و
الزمان ونحوهما قال الشيخ في صدر المقالة الرابعة من الهيات كتاب الشفاء
نقول ان التقدم والتاخر وان كان معقولا على وجوه كثيرة فانها يكاد يجتمع
على سبيل التشكيك في شيء وهو ان يكون للمتقدم من حيث هو متقدم شيء
ليس للمتاخر ويكون لا شيء للمتاخر الا وهو موجود للمتقدم ومراده من الشيء
في الموضعين هو ما فيه التقدم اي الامر العرضي المشترك بينهما معنى ثم يتبدى في
المكان والزمان بان المتقدم في المكان هو الاقرب من مبدء محدود فيكون
لذات يلي ذلك المبدء حيث ليس يلي ما هو بعد والذي بعد يلي ذلك المبدء و
قد وليه هو في الزمان ذلك بالنسبة الى الآن الحاضر او آن يوض مبدء وان
كان مختلفا في الماضي والمستقبل انتهى وعلى هذا فنفس التقدم في الوجود و
بالاولية وكونه موقوفا عليه ومحتاجا اليه خلط بين التقدم والعلية و
لازمها العام ونحوها بوجود الاولية وتحققها بدون التقدم الذاتي في الآلة
للفاعل والموضوع للعرض ونحوهما والتقدم بالمعنى المذكور من الاعراض النسبية
للعلة الموجدة اللابد لها بماهية علة موجدة والعلية والايجاد من الاعراض النسبية
لواجب الوجود فاذا قلنا العلة الموجدة متقدمة على معلولها بالوجود الخارجي فلا يخ
اما ان يكون المراد التقدم في طرف الخارج فيتخلل عدم خارجي بين العلة الموجدة و

معلولها الموجودة في الخارج ضرورة ان التقدم بالوجود في ظرف الخارج لا يتصور
بدون تخلل العدم بينهما فيكون كل مستفيد للوجود مسبوقا خارجي وحادثا
زمانيا في الخارج وهو اصل المقصد ومنتهى المطلب ويكون المراد التقدم في العقل
والمرتبة العقلية بان يحكم العقل بوجودها الخارجي وبصفها بد ولا يحكم كذلك في
المستفيد ولا بصفد به وهو المسمى بالتقدم الذاتي عند الحكماء والمتاخر بهذا
التاخر الذاتي هو المسمى بالحادث الذاتي عندهم وهذا الشق لا يخرج من احد الين فان العقل
اما ان يصف المتاخر في ذلك بالعدم الخارجي بان يكون عدم الخارجي واقعا في ذلك المرتبة
السابقة الخ مرتبة التقدم الذاتي على ما يظهر من كلام الحكماء اذ لا يصدق شيئ من الوجود
الخارجي والعدم الخارجي ولا يلتفت في اتصافه الى شيئ من النقيضين وان كان المفيد
للوجود والمستفيد كلاهما موجودين معا في الخارج غير متخلل بينهما عدم خارجي والقسم
باطلان اما الاول فلان تلك المرتبة لما كانت مرتبة التقدم بالذات على شيئ في وصف
الوجود الخارجي كان كل ما هو واقع فيها من حيث انه واقع فيها متقدما بالذات لا من حيث
انه مقارن بالذات للمتقدم بالذات حتى يرد ان ما مع المتقدم بالذات لا يلزم ان يكون
متقدما بالذات عنها اذ كان احدهما متقدما بالذات على معلوله لا يلزم تقدم الاخر عليه
بالذات فاذن عدم الموضوع واقع في المرتبة الذاتية السابقة على وجوده ومن الفرض فان
لا علاقة ذاتية بين شيئ وعدمه وان العدم الخارجي لشيئ لا يتقدم له على الوجود الخارجي
تقدما ذاتيا بحيث يكون علة له متقدما عليه بالطبع او بالعلية والا كان علة له
او جزء العلة وذلك غير متصور في الممكنات المستمرة الوجود التي استمر زمان الزمانين
في تحققها في الاعيان مع كونها متاخرة بالذات عن موجدها عند الحكماء واما الثاني فلان

فصل

محصل التقدم الذاتي الذي هو من الاعراض الذاتية للعلة الموجدة يرجع الى اتصاف
امر بالوجود الخارجي في الذهن وسلب الاتصاف بدو بالعدم الخارجي لامر آخر فيدور على
هذا فيكون بين كل شيئين تقدم ذاتي اذ كل موجود اذا التفت الى وجوده الخارجي و
لم يلتفت الى غيره بالاتصاف وسلبه كان متقدما بالذات عليه فاذا التفت العقل الى
وجود العمى الصين ولم يلتفت الى وجود بعد انفاس ولا مالي عدم كان متقدما بالذات
عليها ولو اخذ مع ذلك كونه موقوفا عليه لوجوده كان خارجا عن معنى التقدم فاندر
مع العلة التقدم اذ مجموع العارض والمعروض والنظر مقصور على تحقيق معنى العارض
فقط ونقول ان العلة الموجدة التي تفدها بالوجود الخارجي على المعلول المستفيد فرودي
ان اخذت مع وصف العلية ومن حيث انها علة امتنع انفكاكها عن المعلول من حيث
انها مع ذهنا وخارجا فان العلة الموجدة المطلقة الصايرة للمعلول المطلق كالقسم
المطلق للمعلول المطلق والمقيد للمعين كالصنف المعين للمعلول المعين كما حقق في
فاطبغود باس في تحقيق المصايف وان اخذت لا مع هذا الوصف بل كان الملحوظ
الذات المعروض من غير اعتبار هذا الوصف في اللحاظ فقط فان الذات المعروض لوصف
المعلولية بما هو تلك الذات لا من حيث المعروض لا يلزم ان يكون متصفة بالعدم
الخارجي بل غاية الامر ان يكون لها حالة تشبه حال المهيات لا بشرط شيئ فان اكتفى
في تصحيح التقدم بهذا القدر فلا مانع لا بشرطية احد الشيئين في مرتبة لحاظ الاخر مثلا فكل
شيئين بينهما تقدم ذاتي كما مر بل الذات المعروضة للعلية بما هو تلك الذات لا موجودة
ولا معدومة في مرتبة الوجود القطع للذات الاخرى بما هو لك فينعكس التقدم الذاتي
وكفى بهذا فسادا وبطلانا وان اعترف عدم الذات الاخرى في المرتبة السابقة

للوجود بان يكون عدم الخ واقعا بالذات في مرتبة وجود ذات علة فقل عرفت حاله
قال الشيخ في المقالة السابعة من الفن الثاني من الجملة الاولى من منطق الشفا
في فصل في المتقدم والمتاخر في ذيل بحث تحقيق التقدم بالعلية والسببية ان العلة
ان كانت من حيث هي ذات ومعلولها ذات لا يتقدم ولا يتاخر ولا يكون معا و
كانت من حيث هي علة لزمتها الاضافة والآخر هو لزمتها الاضافة لا يتقدم
احدهما ابدا ولا يتاخر بل هما معا فانه من حيث ان وجوده ليس عن الآخر ووجود
الآخر عنه فهو متقدم بالنسبة الى حال الوجود فيكون النسبة الى الوجود غير متوسط فيها
وجود الآخر وللآخر لا نسبة له الى الوجود الا وتوسط فيها وجود الآخر وستجيء هنا
الفن كالحاصل في سابق انحاء التقدم لكل بحسبه انتهى موضع الحاجة من كلامه وانت
خبير بانه علم ان ما قيس به التقدم هو صفع العلية والاحتياج في الوجود لا التقدم الذي رجعه
الى الاتصاف والا اتصاف كما في الالهيات وقال في الهيات الاشارات في هذا المعنى
فما استحق المؤخر الوجود الا والآخر قد حصل له الوجود ووصل اليه الحصول والآخر صفع
التقدم فليس يتوسط هذا بينه وبين ذلك الآخر في الوجود بل يصل اليه الوجود لا
عنه وليس يصل اليه ذلك الا وقد صار على الآخر وهذا ان الاستحقاق والاولوية غير صفع
التقدم الذي اعتبر فيه الاتصاف والا اتصاف وعدم التوسط في الوجود ومرجع
الوجود من المقدم الى المؤخر هو صفع الافادة والعلية والايجاد لا التقدم ولنا اعرض
الفاضل الشيخ على التقدم بالعلية بان المراد بتقدم العلة على المعلول ان كان كونها مؤثرة
فيه كان معنى قولنا العلة متقدمة على المعلول ان المؤثر في الشيء مؤثر فيه وهذا تكرار خال
عن الفائدة وان كان شيئا آخر فلا بد من افادة تصوره والشيء المجهول لم يرد

في الجواب

في الجواب على ما ادعى بداهة تلك المقدمة ولم يتبين صفع التقدم ولا يرد على هذا المعنى
الترديد على التقدم في الخارج فان الذات الموجبة موصوفة في الفعل بالتقدم الخارجي
على معلولها وهما معا في الذهن من حيث الافادة والاستفادة بلا تقدم احدهما
من تلك الحيثية بخلاف ما نحن فيه فان ظرف التقدم ليس الا الذهن فلا يكون ظرفا
لعينها كما حقق في بحث التضايف في بيان المتقدم والمتاخر بالزمان وينوع على
ابطال التقدم الثاني فروع ضلالة ندونر ثلاثة منها لمزيد الاهتمام بها الاول
ابطال الحدوث الذاتي فنقول صفع الحدوث كون وجود الشيء متاخرا عن لا وجوده
وهو عند الفلاسفة ينقسم الى ذاتي وزماني لا انقسام التاخر الرباعي عندهم و
بالجملة فلا بد في الحدوث من اعتبار المسبوقية بالعدم كما هو المتعارف ثم يحمل تلك
المسبوقية اعم من القسمين اذ لو اكتفي في الحدوث بمجرد المعلولية وما يلزمها وبساوقها
لفات الفن المتعارف من الحدوث بالكلية وكان اطلاق الحادث عليه مجردا اصطلاحا
وعلى سبيل الارتجال لكل حادث مسبوق بالعدم اما بالذات بوقوع عدمه في مرتبة
وجود علته او بالزمان بان يتخلل زمان عدم بين وجود علته ووجود نفسه في الخارج
والاول قد عرفت بطلانه ومن بطلان التقدم الذاتي المستلزم لبطلان التاخر الذاتي
المستلزم لبطلان الحدوث الذاتي فبقي الثاني فكل ما حادث بالحدوث الزماني مسبوق
بالعدم الخارجي بما هو مع وينظم ضدان الوجود الازلي يمتنع اتصاف الممكن بهما ولا يضاف
امتناع هذا النحو من الوجود له امكانه الذاتي فانه ممكن في الازل باعتبار وجوده و
عدمه فيما لا يزال الا باعتبار وجوده في الازل فظرف الامكان غير ظرف الوجود وهذا
هو الفرق بين ازلية الامكان وامكان الازلية واستوضح ذلك في الحادث الزماني